

تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Evaluation of Algeria's strategy in financing and guaranteeing loans for small and medium enterprises

ط.د. حساني بن عودة

طالب دكتوراه، جامعة وهران 02،

hassani.benaouda@hotmail.fr

د. عبد الرحمان عبد القادر*

أستاذ محاضر "أ"، جامعة أحمد دراية أدرار،

aek2509@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/06/01

تاريخ القبول للنشر: 2019/05/10

تاريخ الاستقبال: 2019/02/07

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستعمال المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة والتي يخص هذا النوع من المؤسسات التي تمثل المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل مهم في تحقيق التنمية في الجزائر، وسبيل لتنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات وخلق الوظائف وتقليل البطالة، وقد بذلت الجزائر جهوداً جبارة في سبيل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التشريعات والقوانين المتعاقبة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، غير أن مشاكل التمويل تبقى في صدارة المشاكل التي تعترض نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية، وهذا بالرغم من توفر عديد المؤسسات الداعمة لهذه المؤسسات، والضامنة لقروضها، إلا أنها تبقى غير فعالة في تحقيق أهدافها وتحقيق احتياجات هذه المؤسسات وهي في حاجة إلى ترتيبات جديدة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، ضمان القروض، الجزائر.

التصنيف JEL: G20, D45, D80

Abstract :

This study aims to study the evaluation of Algeria's strategy in financing and guaranteeing loans for small and medium enterprises, using the descriptive and analytical methods, based on the reports issued by the Ministry of Industry concerning the kind of institutions that represent the main engine of economic development. Small and medium-sized enterprises are an important factor in the development of Algeria, a way to diversify the national economy, encourage exports, create jobs and reduce unemployment. Algeria has made tremendous efforts to develop and promote small and medium enterprises through legislation and The problem of financing remains at the forefront of the problems facing the growth and development of this type of economic institutions. This is despite the availability of many institutions supporting these institutions and guaranteeing their loans, but they remain ineffective in achieving their objectives and achieving Needs of these institutions and in need of new arrangements.

key words: Small and Medium Enterprises, Finance, Loan Guarantee, Algeria

JEL Classification: D80, D45, G20 .

* - مرسل المقال: د. عبد الرحمان عبد القادر.

مقدمة:

لقد برهنت العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البناء التنموي للدول، باعتبارها ركن اقتصادي داعم للتنمية الاقتصادية إلى جانب المشروعات الكبرى، حيث تسمح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مرونتها وسهولة تكيفها مع تقلبات الأوضاع الاقتصادية بتحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة، وتوزيع البنية الاقتصادية اللازمة للعديد من الدول التي تعاني من مشاكل الاقتصاد الريعي.

كما عملت الجزائر على تطوير هذا الجانب الاقتصادي، من خلال خلق بيئة أعمال مواتية تشمل القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إنشاء العديد من الهياكل والمؤسسات المرافقة والهادفة إلى ترقية هذه المؤسسات. لذلك فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات هامة، في قطاعات مختلفة أهمها قطاع الخدمات وقطاع الأنشطة الحرفية وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما سمح بتحقيق تأثيرات اقتصادية جيدة لا سيما في ميادين التشغيل ومستوى الصادرات والقيم المضافة للناتج الداخلي الخام.

من بين المشاكل التي لا زالت تعترض سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نجد المشاكل المرتبطة بالتمويل وإيجاد رؤوس الأموال الكافية للاستثمار، فرغم كافة الجهود الرامية إلى إذابة العراقيل المرتبطة بالتمويل المالي والبنكي وتخفيف القيود المرتبطة بذلك، لا سيما فيما يخص الضمانات، إلا أن العملية يتخللها الكثير من التعقيد ومن البيروقراطية، وغياب نظام مالي واضح يساير التطور الكمي والنوعي لهذا النوع من المؤسسات على الصعيد العالمي بشكل عام ووطنياً بشكل خاص.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية التي يدور حولها البحث في:

ما مدى تحقيق مؤسسات الدعم وضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق الأهداف المرجوة منها؟
الأسئلة الفرعية:

من الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تنطلق مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن إيجاد صيغة جامعة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل سمحت القوانين المعلن عنها في الجزائر من تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاف لخلق آثار اقتصادية جيدة؟
- ما مكانة آليات الدعم والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور هذه الأخيرة؟ وهل ساهمت صناديق ضمان القروض في زيادة حصة هذه المؤسسات من التمويل البنكي؟.

منهجية البحث: لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في إبراز هذه الظاهرة والإحاطة بمفهومها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة البيانات والجداول والأشكال المختلفة.

خطة البحث: لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى الأقسام التالية:

- أولاً: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ثانياً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ثالثاً: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- رابعاً- تقييم آليات الدعم والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خامساً- آليات المساعدة للحصول على التمويل البنكي

أولاً: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد هناك تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تأخذ كل دولة تعريفاً خاصاً بها وفق العديد من المعايير والأسس الاقتصادية التي تعتمد عليها، وكدليل على حجم الاختلاف في رؤية واحدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتضارب الأرقام المعلنة عن حجمها وعددها وآفاقها المستقبلية، وعلى العموم يمكننا الجزم بوجود معيارين أساسيين في تصنيف هذه المؤسسات وهما المعيار الكمي والمعياري النوعي (السعيد بريش، نوفمبر 2007، ص 61)

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على معيار العمالة، حيث يصنف المؤسسات متناهية الصغر على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي تضم 10 إلى 50 عاملاً، في حين أن المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 100 عاملاً تسمى بالمؤسسات المتوسطة (آيت عيسى عيسى، السادس الأول 2009، جامعة الشلف، ص 273).

بالنسبة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة المستقلة التي توظف عدداً محدوداً من العمال، غالباً ما يكون أقل من 250 عاملاً، وتختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى في العديد من النقاط من بينها، حجم رأس المال المستثمر (OCDE, juin 2008, p02)، عدد العمال والمهنيين الذي يشتغلون بالشركة، مستوى التكنولوجيا المستخدمة في مراحل الإنتاج، رقم الأعمال وحصة المشروع من السوق، وغالباً ما تكون هذه المعايير أدنى مما هي عليه على مستوى الشركات الاقتصادية الضخمة (صالح صالح، 2004، ص 23)

أما المفوضية الأوروبية فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات مستقلة ذاتياً يتراوح عدد عمالها من (0-250) عاملاً، بحيث تسمى مؤسسة فردية التي لا توظف عمالاً، ومؤسسة مصغرة التي يتراوح عدد عمالها من (01-09) عاملاً، مؤسسة صغيرة من (10-49) عاملاً، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 عاملاً (صالح صالح، 2004، ص 23). أما بالنسبة للجزائر فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي الصادر سنة 2001، على أنها مهما كانت طبيعتها القانونية كل مؤسسة تختص في إنتاج السلع و/أو الخدمات، بحيث يشترط فيها أن تكون:

- عدد من يشتغل بها يتراوح ما بين 01 إلى 250 شخص؛

- رقم أعمالها لا يتجاوز مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛

- تستوفي معايير الاستقلالية؛

وقد بينت المواد (05-06-07) من القانون التوجيهي ثلاث أنواع من هذه المؤسسات وهي المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، حيث تم تصنيفها على حسب معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لأعمالها، والجدول أدناه يوضح هذه الخصائص المختلفة.

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المصغرة	عدد العمال
250-50	49-10	9-1	عدد العمال
2000-200	لا يتجاوز 200	أقل من 20	رقم أعمالها مليون دج
500-100	لا يتجاوز 100	يتجاوز 10	الحصيلة السنوية مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على: القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 15 ديسمبر 2001، المادة رقم 07، ص 06. على الرابط: [https://www.joradp.dz/FTP/Jo-](https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001077.pdf)

[Arabe/2001/A2001077.pdf](https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001077.pdf)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الجزائر أخذت بتعريف اللجنة الأوروبية فيما يخص بمقياس عدد العمال، كما أنها تشترط معيارين إضافيين في تصنيف هذه المؤسسات وهما معيار رقم الأعمال والحصيلة السنوية، حيث تهدف الدولة من جراء ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، للوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية من بينها: (قانون رقم 01/18، 15 ديسمبر 2001، ص 06)

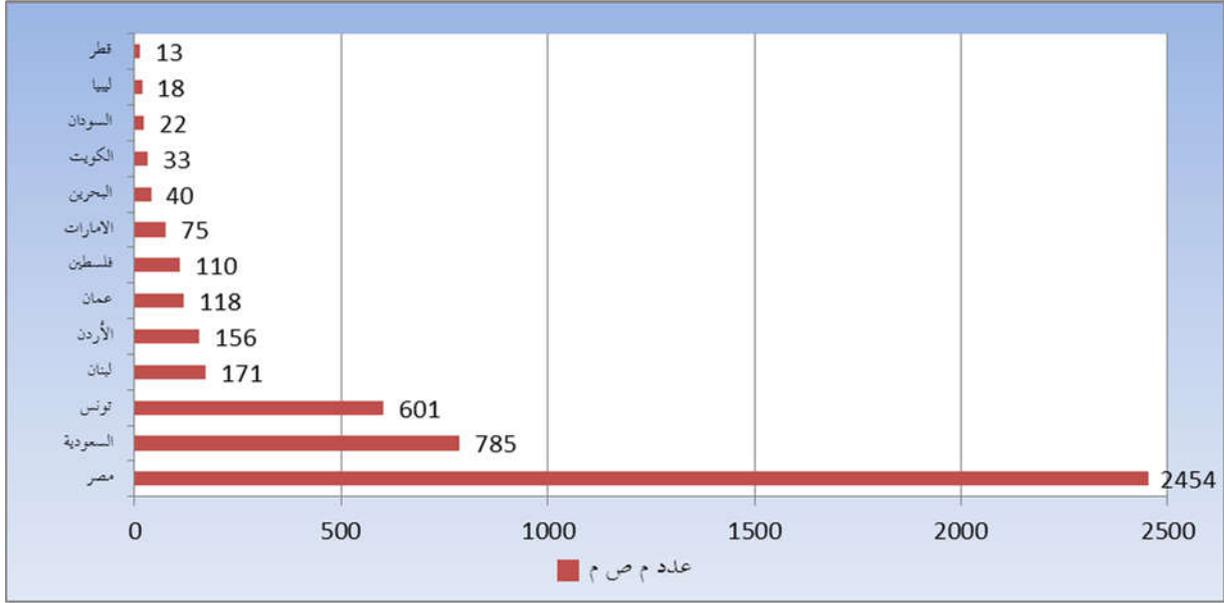
- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- تشجيع استحداث المؤسسات الجديدة وتوسيع نشاطها؛
- توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تطوير ومضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية تلائم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الإطار التشريعي والتنظيمي الهادف لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية، تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاؤل؛
- تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأدوات المالية الملائمة لها؛
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها؛
- ترقية صادرات السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2- تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوراً كبيراً في العالم بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص، وهذا نظراً لجملة القوانين واللوائح التنظيمية التي أعدتها هاته الدول في سبيل تطوير هذا الجانب الاقتصادي، والشكل أدناه يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية سنة 2017.

لقد أضحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تحقيق النمو الاقتصادي للعديد من الدول العربية، حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه، تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في مصر، بحوالي 2454 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة، حيث تساهم هذه المؤسسات بما مقداره 80 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (صندوق النقد العربي، أكتوبر 2017، ص 03)، وهو ما يساعد على خلق الثروة وزيادة النمو وخلق الوظائف في مصر، كما نلاحظ عدد معتبراً في كل من السعودية وتونس ولبنان، حيث تنتشر المؤسسات الخاصة بالتجارة والخدمات والنقل والصناعات التحويلية...، أما بالنسبة للجزائر فنستعرضها في المحور اللاحق.

شكل رقم (01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية سنة 2017 (الوحدة: ألف منشأة)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على صندوق النقد العربي، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص02.

ثانياً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولت الجزائر أهمية بالغة لتنشيط حركية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بداية من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 والقوانين والتشريعات المتعاقبة، مما سمح بتطور هذه المؤسسات بشكل ملحوظ وزيادة أهميتها الاقتصادية خاصة في ظل سعي الحكومة إلى تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد المفرط عن المحروقات.

1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشير تقارير وزارة الصناعة في الجزائر إلى تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصلت خلال السداسي الأول من سنة 2018 إلى 1.093.170 مؤسسة (Ministère de l'Industrie et des Mines, novembre 2018, p 07)، والجدول أدناه يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

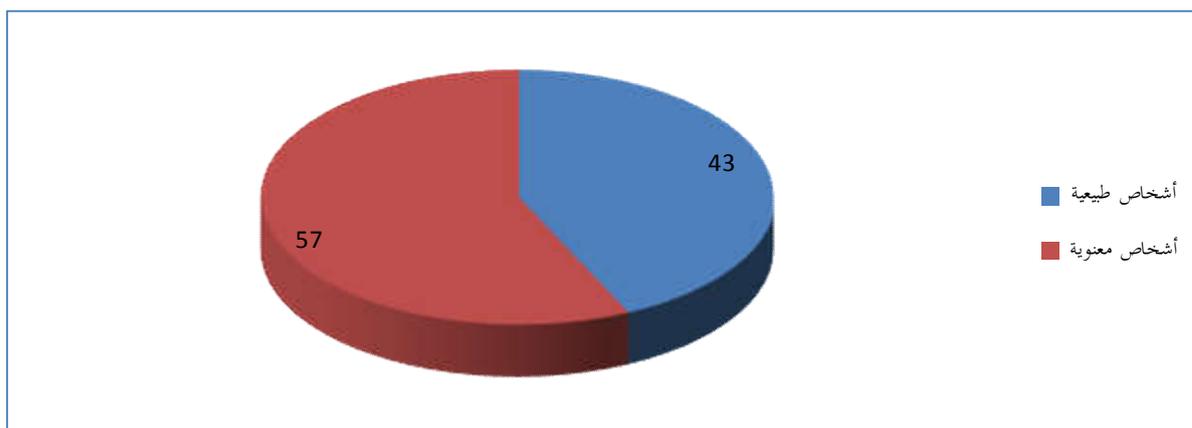
جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة نهاية السداسي الأول 2018

النسبة %	عدد م ص م	نوع م ص م	
			01
			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
57.47	628219	أشخاص معنوية	
42.55	464689	أشخاص طبيعية	
20.42	223195	أنشطة حرة	
22.09	241494	أنشطة حرفية	
42.51	1092908	المجموع الجزئي 01	
			02
			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية
0.02	262	أشخاص معنوية	
0.02	262	المجموع الجزئي 02	
100	1093170	المجموع	

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018 ,p07

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33.pdf

شكل رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2018 (الوحدة: %)



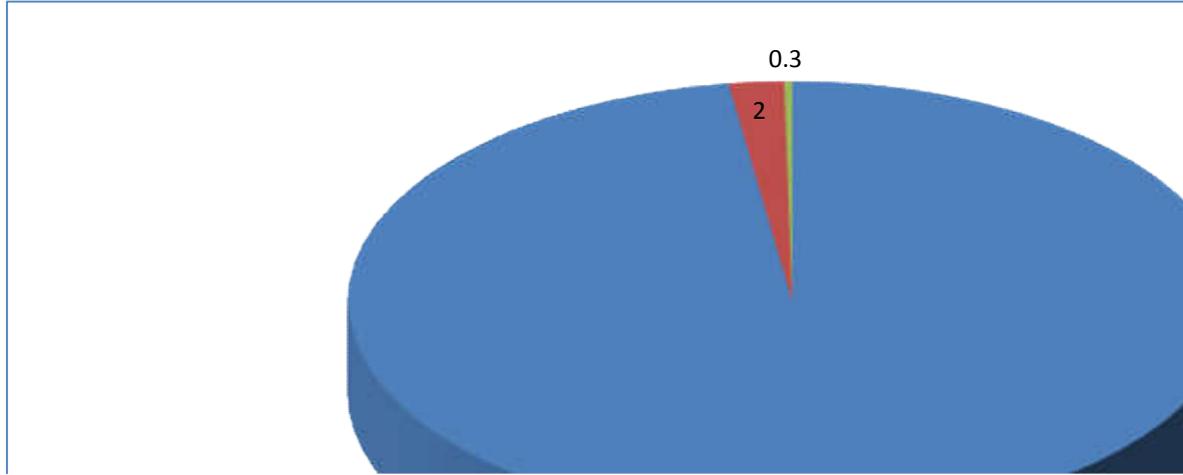
Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p07.

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأشخاص المعنوية تتجاوز المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعية بحوالي 14 بالمائة، وأن أغلبها مؤسسات خاصة، حيث لا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سوى 0.02 بالمائة أو ما يشمل 262 مؤسسة، وهذا راجع إلى أن القطاع العمومي بطبيعته لا ينشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في حدود معينة، نظراً لصغر رأسمالها وعدد عمالها المحدود، ويبقى هذا من اختصاص الأفراد، وقد عرفت سنة 2017 إنشاء 31884 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليصل عددها بشكل عام إلى 1092908 مؤسسة سنة 2018.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سنحاول في هذا الصدد دراسة تصنيفات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شكل رقم (03): تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2018 الوحدة: %



Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p08.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن 97.7% هي مؤسسات مصغرة، والتي لا يتجاوز عدد عمالها 09 أشخاص، وتنتشر بشكل كبير في الأوساط العائلية كالنقل والتجارة والخدمات، ويبقى حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية في الجزائر أكبر من الأرقام المعلنة، نظراً لتفادي العديد من المشاكل المرتبطة بتسوية وضعيتها القانونية تخوفاً من الضرائب ومن بيروقراطية الأجهزة الإدارية المختلفة.

3- التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

3-1 المؤسسات الخاصة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزء الأكبر من إجمالي المؤسسات في الجزائر بنسبة تقدر بحوالي 97.7 بالمائة، حيث تتركز بشكل كبير في قطاعات الخدمات والأنشطة الحرفية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات سنة 2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الفلاحة	6877	0.629
الحروقات، الطاقة المناجم والخدمات المتصلة	2936	0.269
البناء والأشغال العمومية	182477	16.969
الصناعات التحويلية	97728	8.942
الخدمات	338201	51.367
الأنشطة الحرفية	241494	22.096
المجموع	1092908	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p09.

3-2 المؤسسات العمومية: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتي تتميز بحجمها الضعيف والمقدر بـ 0.02 بالمائة من مجموع المؤسسات الموجودة في الجزائر، فنلاحظ أنها تتركز في القطاعات الصناعية والخدمية وقطاع الفلاحة، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاعات سنة 2018

النسبة %	العدد	قطاع النشاط
28.63	75	الصناعة
24.81	65	الخدمات
36.64	96	الزراعة
9.16	24	البناء والأشغال العمومية
0.76	2	السياحة والمطاعم
100	262	المجموع

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p10.

4- التركيز الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سنحاول في هذا الإطار إبراز تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مختلف ولايات الوطن.

جدول رقم (05): ترتيب الولايات الأكثر تركيزاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018

معدل التركيز	العدد	الولاية	الترتيب
23	69721	الجزائر	1
34	38309	تيزي وزو	2
34	31391	بجاية	3
20	29737	وهران	4
19	28586	سطيف	5
48	28565	تيزازة	6
30	23970	بومرداس	7
22	22029	البلدية	8
21	19910	قسنطينة	9
14	16081	باتنة	10

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p37.

نلاحظ من الجدول أعلاه، التركيز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية، حيث يشير تقرير وزارة الصناعة أن وجود 438260 مؤسسة في المناطق الشمالية، 136899 مؤسسة في منطقة الهضاب العليا، وحوالي 53060 مؤسسة في المناطق الجنوبية أو ما يمثل نسبة 08 بالمائة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (Ministère de l'Industrie et des Mines, novembre) (p 11, 2018)، ويعود سبب وجود كم كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال إلى توفر عوامل نشاط المؤسسات وتوفر المواد الأولية والطرق ووسائل التسويق، وقرىها كذلك من الموانئ البحرية مما يسهل عملية استيراد المواد الأولية الداخلة في عمليات الإنتاج، أو تصدير المنتجات نهائية الصنع إلى الخارج.

ثالثاً: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بدلت الجزائر كغيرها من دول العالم جهوداً جبارة في سبيل تحسين مناخ الأعمال الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظراً لقصور السياسات الاقتصادية المبنية على التركيز على القطاع العام وعلى المؤسسات الاقتصادية الضخمة، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في العديد من الدول المتقدمة، لا سيما في ما يرتبط بتوفير الوظائف وزيادة الصادرات مما يدعم وضع الميزان التجاري، وكذا التأثير الموجب على القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام.

1- التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

توجه الدولة كامل اهتمامها لتنشيط عملية التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر، حيث يساهم وجود العمل من تحسين المستويات المعيشية للأفراد، والحد من الظواهر السلبية والانحراف والفساد، حيث تسمح خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها المرتبطة بسهولة الإنشاء ومزاولة الأعمال، من جعلها قطاعاً فعالاً في توفير فرض الشغل لفئات واسعة من المجتمع ولمستويات مختلفة من خريجي الجامعات والمعاهد الوطنية.

جدول رقم (06): معدل التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2017-2018

التغير	السداسي الأول 2018		السداسي الأول 2017		نوع م ص م
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
م ص م الخاصة					
3.76	58.54	1575003	58.34	1517990	العمال
3.10	40.63	10693170	40.75	1060289	أصحاب العمل
3.49	99.18	2668173	99.09	2578279	المجموع الجزئي
6.78-	0.82	22073	0.91	23679	م ص م العمومية
3.39	100	2690246	100	2601958	المجموع

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p13.

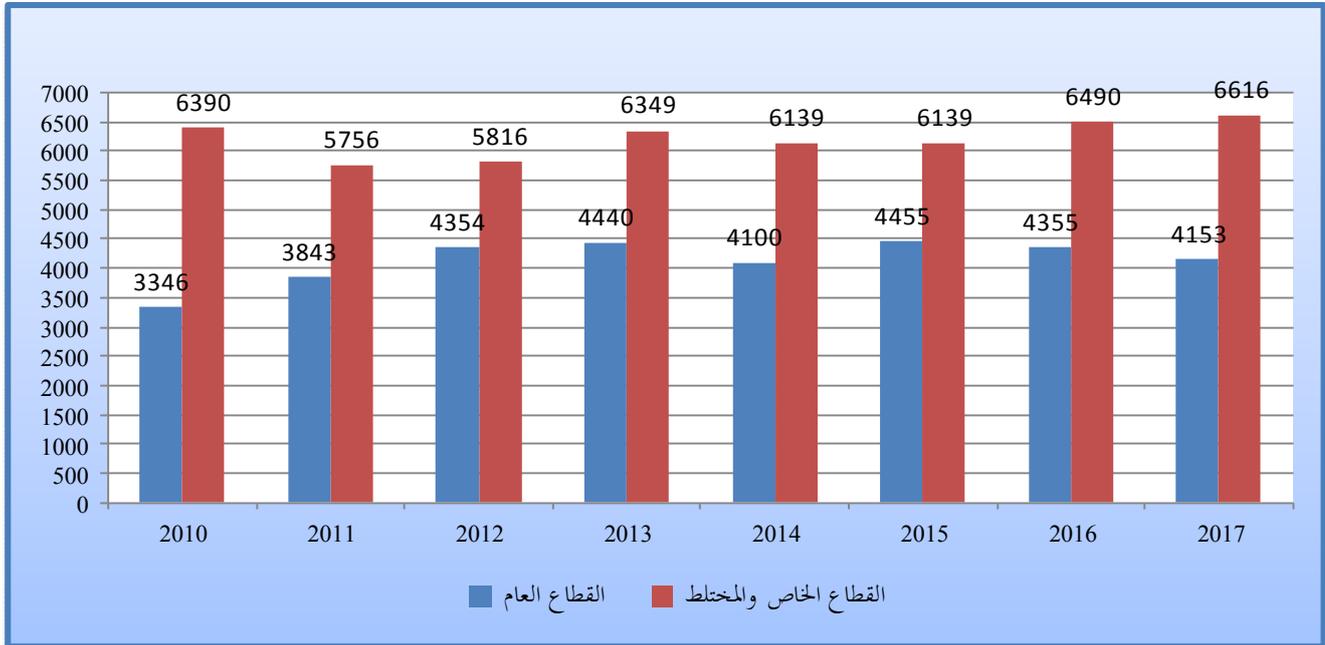
جدول رقم (07): تطور معدل التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للمدة (2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المشتغلين	1625686	1676196	1776461	1915495	2082304	2238233	2487914	2601958	2690246

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME (2010-2017).

نلاحظ من خلال الجداول السابقة، المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل، حيث انتقل عدد المشتغلين بهذه المؤسسات من 1.625.686 شخص سنة 2010 إلى أكثر من 2.690.246 شخص في عام 2018، حتى وإن كانت هذه الأرقام المعلنة لا تغطي العدد الدقيق لموظفي المؤسسات العائلية، والمستخدمين غير المصرح بهم لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي...، كما يمكننا الإشارة إلى الاختلاف الكبير بين مستوى التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقارنة بالعمومية، حيث لم تمثل نسبة التوظيف في المؤسسات العمومية سوى 0.82% مقارنة بـ 99.18% للمؤسسات الخاصة، وهذا يعود بالأساس إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

شكل رقم (04): تطور مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التوظيف في الجزائر بين القطاع العام والخاص للمدة (2010-2017) (الوحدة: ألف عامل)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي المتوفرة على الرابط

التالي: <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ> تاريخ الاطلاع: 2017/12/28

نلاحظ من الشكل أعلاه، الدور المحوري للقطاعات الخاصة والمختلطة في توفير مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة، والمساهمة الإيجابية في الحد من ظاهرة البطالة وما يتبعها من مظاهر اجتماعية سلبية، حيث سمح القطاع الخاص والمختلط من توفير 6.616 ألف منصب عمل في سنة 2017 مقابل 4.153 ألف منصب عمل في القطاعات العمومية، وهي السياسات التي شجعتها الحكومة من خلال رفع مساهمة الخواص في التشغيل بعد تشجيع معظم القطاعات العمومية والإدارات بالعمال.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الصادرات في الجزائر:

يسيطر قطاع المحروقات على تركيبة الميزان التجاري في الجزائر، حيث تجاوزت نسبة هذا القطاع في العديد من السنوات نسبة 98%، وهذا ما يجعل الجزائر عرضة للعديد من الصدمات الخارجية المرتبطة بتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولذلك فإن تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل خيارا هاما للرفع من حصة الصادرات خارج المحروقات، والجدول أدناه يشير إلى حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات الجزائرية.

جدول رقم (08): تطور الصادرات خارج المحروقات للمدة (2010-2018) الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات بمليون دولار	1390.40	1771	1922	1772	2623	1811.58	1643.22	807.91	1123.13

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME (2010-2018).

سعت الدولة لتوجيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عالم التصدير، من خلال العديد من التشريعات وتوفير مؤسسات خاصة بمتابعة عمليات التصدير والولوج إلى الأسواق الدولية، وتسهيل العمليات المالية والبنكية المرافقة لتصدير المنتجات المختلفة إلى

الخارج، إلا أن الواقع في الحقيقة لا يعكس هذه الجهود، وهذا لأن مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات لا يزال ضعيفاً، حيث انتقل من 1390.40 مليون دولار سنة 2010 إلى 2.623 مليون دولار سنة 2014 لتتخفص بعدها إلى 1.123.13 مليون دولار سنة 2018، بفعل الأزمة المالية الأخيرة التي عرفتتها البلاد نتيجة تراجع أسعار المحروقات، وزيادة بعض الضغوط الضريبية على المؤسسات، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التحفيزات المقدمة.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي في خلق القيم المضافة للناتج الداخلي الخام في الجزائر، فقد وصلت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة إلى 9.237.87 مليار دج سنة 2015، ولذلك سنقوم بتحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الثروة أو الناتج الداخلي الخام على طول المدة (2010-2016).

جدول رقم (09): القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج الداخلي الخام الوحدة: مليار دج

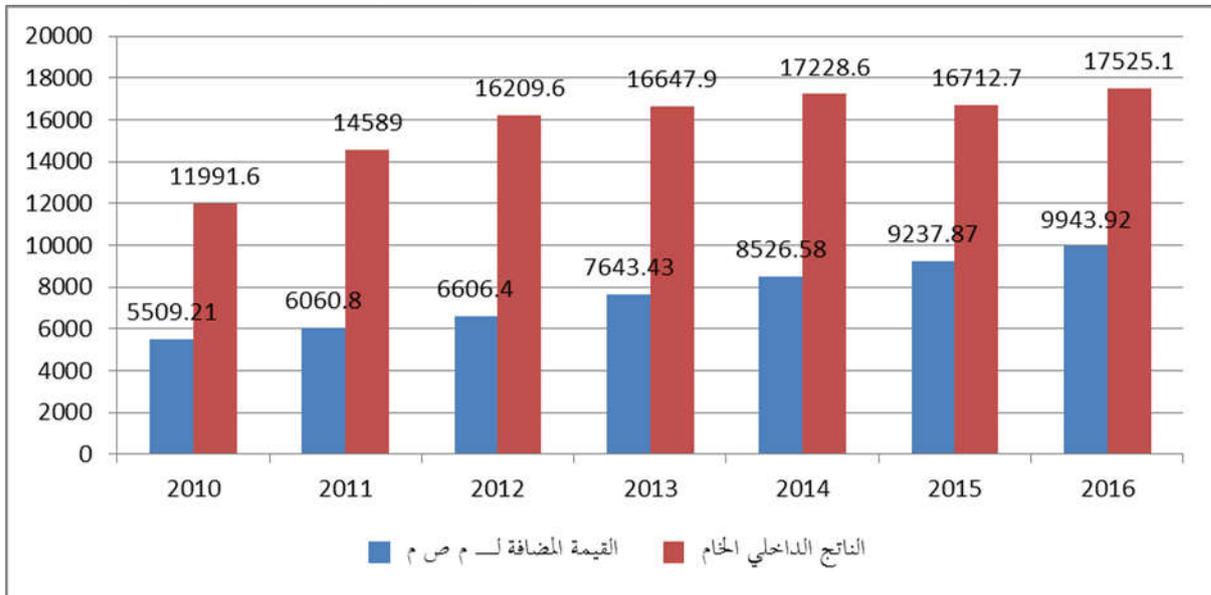
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة ل: م ص م	5509.21	6060.80	6606.40	7643.43	8526.58	9237.87	9943.92
الناتج الداخلي الخام	11991.6	14589.0	16209.6	16647.9	17228.6	16712.7	17525.1
النسبة (%)	45.94	41.54	40.75	45.91	49.5	55.27	56.74

المصدر: إحصائيات الناتج الداخلي الخام: وزارة المالية الجزائرية على الرابط: <http://www.dgpp>

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf

صائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نشرات وزارة الصناعة والمناجم لسنوات (2010-2018).

شكل رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الداخلي الخام (الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، الحصة الهامة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الداخلي الخام، والتي تنتقل من 45.94% سنة 2010 إلى أكثر من 56.74% سنة 2016، والجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل أكثر من

80% من هذه النسبة مقارنة بالمؤسسات العمومية، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بـ 88.3%، في حين تسجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مستوى أقل من 15%.

رابعاً- تقييم آليات الدعم والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار تشجيع وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم الاعتماد على مجموعة من الهياكل لدعم وتحفيز هذه الشركات ووضع تشريعات قانونية محفزة لذلك، من بينها:

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (المرسوم التنفيذي رقم 94-188، 07-188 جويلية 1994، ص05)، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعمل على دعم وتوسيع النشاطات لفائدة الشباب الذين فقدوا وظائفهم لسبب اقتصادي، في حدود مالية تقل عن 20 مليون دج، حيث يعمل الصندوق على منح هذه النشاطات هبة تتراوح ما بين 28-29 بالمائة من تكلفة المشروع، كما يضمن الصندوق المستفيد من قرض بنكي في حدود 70 بالمائة، في حين تكون المساهمة الشخصية من 1 إلى 2 بالمائة من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة على القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية للمشاريع قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال (موقع وزارة الصناعة والمناجم، 24 جانفي 2019).

جدول رقم (10): عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق (CNAC) خلال السداسي الأول سنة 2018

القطاع	عدد المشاريع الممولة	المبلغ مليون دج	عدد العمال
الفلاحة	637	2977.87	1539
الصناعات الحرفية	352	1465.28	899
البناء والأشغال العمومية	62	347.16	173
الموارد المائية	1	9.92	5
الصناعة	120	766.92	306
الصيانة	15	67.62	37
الصيد البحري	19	148.96	74
الأعمال الحرة	66	371.16	140
الخدمات	164	757.64	408
نقل البضائع	1	2.15	1
المجموع	1437	6914.68	3582

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p30.

عرفت المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تراجعاً سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة، حيث انتقلت من 1681 مشروع خلال السداسي الأول من سنة 2017 (Ministère de l'Industrie et des Mines, novembre 2017, p30) إلى 1437 مشروع خلال نفس الفترة من سنة 2018، كما تراجعت العمالة المقابلة لهذه المشاريع من 4221 عامل إلى 3582 عامل، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على تراجع حصص الصندوق الموجهة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-296) المؤرخ في 08-09-1996 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، حيث تعمل على دعم وتقديم الاستشارات إلى الشباب ذوي المشاريع، وتقديم الإعانات وتخفيض نسب الفوائد وتبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للحصول على قروض بنكية، بالإضافة إلى متابعة الاستثمارات وترقية الشغل والتكوين (المرسوم التنفيذي رقم 96-296، 11 سبتمبر 1996، ص12).

جدول رقم(11): عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة (ANSEJ) لغاية 30 جوان 2018

عدد العمال	مبلغ الاستثمار دج	عدد المشاريع الممولة	القطاع
130155	202,177,508,536	55232	الفلاحة
125799	109,955,451,632	42772	الصناعات الحرفية
96532	126,376,742,933	33144	البناء والأشغال العمومية
2021	3,198,085,711	545	الموارد المائية
74081	117,501,970,312	25586	الصناعة
22367	25,510,378,974	9699	الصيانة
5549	7,499,507,851	1131	الصيد البحري
23230	25,891,374,915	10323	الأعمال الحرة
248915	345,093,884,199	106992	الخدمات
24132	33,767,158,812	13385	نقل السلع المثلجة
96237	145,557,153,559	56530	نقل البضائع
43681	46,632,841,373	18986	نقل المسافرين
892699	1,189,162,058,806	374325	المجموع

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p28.

تشير البيانات المجمعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لعدد المشاريع الممولة، إلى ارتفاع بطيء في التمويلات الممنوحة للمستثمرين الشباب ذوي المشاريع، حيث انتقلت من 370210 مشروع (Ministère de l'Industrie et des Mines,) في 30 جوان 2017 إلى 374325 مشروع خلال نفس الفترة من سنة 2018، ما يمثل زيادة قدرها 1.11% سنوياً، كما تبقى حصة كل مشروع من تمويل الوكالة ضئيل، حيث يصل حسب تقديرات سنة 2018 إلى 3.17 مليون دج لكل مشروع.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20-08-2001، حيث تهدف إلى ترقية وتطوير الاستثمار وتفعيل القوانين السابقة لترقية الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، من خلال متابعة وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات ومنح المزايا الضريبية وغير الضريبية المرتبطة بالاستثمار، من خلال النظام العام والاستثنائي واعتماد طرق جديدة في منح المزايا للاستثمارات التي تنجز في المناطق الصحراوية والتي تتطلب مساهمة الدولة (الأمر رقم 01-03، 22 أوت 201، ص04).

جدول رقم (12): عدد المشاريع المعلنة لدى وكالة (ANDI) خلال السداسي الأول سنة 2018

عدد العمال	المبلغ دج	عدد المشاريع	القطاع
5884	53566	408	البناء والأشغال العمومية
59923	481294	1179	الصناعة
7244	203686	162	الخدمات
12573	51224	113	السياحة
2479	38441	63	الصحة
2158	19904	102	الفلاحة
94888	848114	2027	المجموع

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p17.

نلاحظ من الجدول التوزيع القطاعي غير المتجانس للمشاريع المعلنة لدى الوكالة، حيث يحظى قطاع الصناعة بحصة هامة تصل إلى 85.16 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المقدرة بـ 2027 مشروع، والتي انخفضت بنسبة -30.49 بالمائة عن سنة 2017 من حيث

العدد، وكذا من حيث المبالغ المالية، حيث تراجعت من 1283487 مليون دج خلال السداسي الأول من سنة 2017 إلى 848114 مليون دج خلال نفس الفترة من سنة 2018.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بناءً على المرسوم الرئاسي رقم (04-14) المؤرخ في 2004/01/22، حيث يعرف القرض المصغر على أنه قرض يمنح للمواطنين ذوي الدخل المنعدم أو المنخفض أو غير المستقر، بهدف إحداث الأنشطة بما فيها الأنشطة في المنزل واقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع وكذا شراء المواد الأولية، حيث يتراوح مبلغ الاستثمارات من 50 ألف دج إلى 400 ألف دج (المرسوم الرئاسي رقم 04-13، 25 جانفي 2004، ص02).

جدول رقم(13): القروض الممنوحة من طرف وكالة (ANGEM) حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 سبتمبر 2018

النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
13.82	118111	الفلاحة
39.27	335297	الصناعات الصغيرة
8.51	72694	البناء والأشغال العمومية
20.31	173441	الخدمات
17.56	150005	الصناعات الحرفية
0.43	3694	التجارة
0.09	806	الصيد البحري
100	854048	المجموع

المصدر: بيانات الوكالة على الرابط: <https://www.angem.dz/article/prets-octroyes>

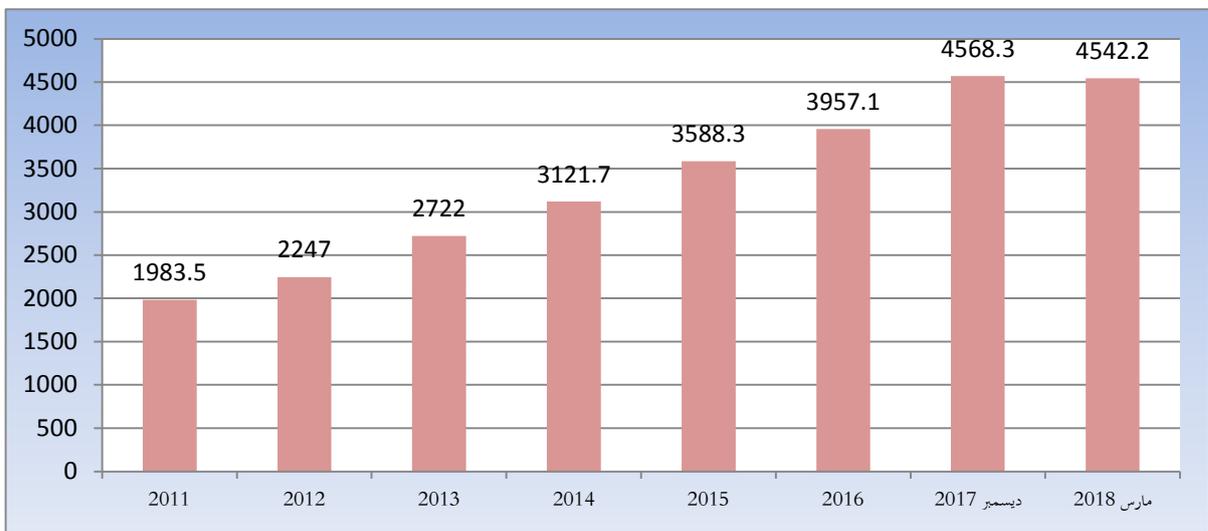
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة والذي وصل إلى 854048 مشروع إلى غاية 30 سبتمبر 2018، والتي تتركز في الصناعات الصغيرة والخدمات والصناعات الحرفية والفلاحة والبناء والأشغال العمومية، منها نسبة 63.20 بالمائة لفائدة المشاريع النسوية، كما تبين إحصائيات الوكالة أن المشاريع للفترة العمرية من (18 إلى 49 سنة) وصلت إلى حدود 86 بالمائة، للفتات منعدمة المستوى الدراسي والمستوى المتوسط والثانوي، في حين لم تحظى الفئات الجامعية إلا بنسبة 04 بالمائة من إجمالي المشاريع. وفي إطار جهود الدولة لمرافقة المؤسسات المستحدثة أنشأت وكالة إنشاء وإتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الإطلاق التي أنشئت بموجب القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، حيث تعمل على تنفيذ إستراتيجية الدولة الخاصة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عمليات الإنشاء، الإتمام، الديمومة وتحسين النوعية وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات البشرية، حيث تمول الوكالة من حساب التخصيص الخاص رقم (124-302) المتعلق بصندوق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، كما تشمل الوكالة عدداً من الهياكل المحلية لدعم الاستشارة ومشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نص القانون التوجيهي على إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق، لتشجيع خلق المؤسسات المبتكرة، وكذا المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة بالمؤسسات وممثلي القطاعات وهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 17-02، 11 جانفي 2017، ص07).

خامسا- آليات المساعدة للحصول على التمويل البنكي

قامت الجزائر من أجل مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء عدة مؤسسات داعمة لهذه الأخيرة، وهذا لضمانها أمام المؤسسات المالية للحصول على التمويل البنكي الذي يورق العديد من هذه المؤسسات نظرا لحداتها وقلة أموالها الذاتية وعدم حيازتها على ضمانات، ولقد عرف التمويل البنكي الموجه لهذه المؤسسات تطورا خلال السنوات الماضية، وفي ما يلي نستعرض هذا التطور مع تقييم المؤسسات الداعمة.

1- تطور القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بهدف تقييم نجاعة الآليات والضمانات التي وفرتها الدولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنحاول معرفة مدى تطور القروض الممنوحة لهاته المؤسسات من قبل المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر، اعتمادا على بيانات بنك الجزائر للقروض الموجهة للقطاع الخاص.

شكل رقم (06): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر (الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، جوان 2018، ص 13.

نلاحظ من الشكل أعلاه، التطور المستمر لحجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث انتقلت من 1.983.5 مليار دج سنة 2011 إلى 4.552.2 مليار دج في مارس 2018، كما حافظت القروض البنكية على نسقتها المرتفع بعد سنة 2014 والتحديات التي عرفها الاقتصاد الجزائري وانخفاض مستوى العملة الوطنية نتيجة الأزمة المالية، إلا أنه رغم هذا التطور، تبقى هذه القروض غير مسايرة للتطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، حيث لم يتعدى نصيب كل مؤسسة من القروض سوى 4.15 مليون دج في مارس 2018، على اعتبار أن عدد المؤسسات وصل في هذه الفترة إلى 1092908 مؤسسة، وهذا ما يدعونا للإقرار بحاجة القطاع إلى جهود أكبر من طرف الدولة لتسهيل عمليات التمويل وتفعيل الطرق الناجعة لذلك.

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): أنشأ الصندوق بموجب المرسوم (02-373) المؤرخ في 11-11-2002 تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بهدف ضمان الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يعمل الصندوق على منح الضمانات المرتبطة باستثمار هذه المؤسسات، لا سيما في عمليات الإنشاء والتجديد والتوسيع وأخذ المساهمات، تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق، إقرار أهمية المشاريع للضمانات، متابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها، متابعة المخاطر وضمان الاستشارة والمساعدة التقنية (المرسوم التنفيذي رقم 02-373، 13 نوفمبر 2002، ص 13)، والجدول أدناه يوضح حصيلة المشاريع المضمونة من طرف المؤسسة.

جدول رقم(14): حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق FGAR للمدة أفريل 2004 جوان 2017

النسبة %	عدد العمال	النسبة %	مبلغ الضمان دج	النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
59	36609	60	32151448062	50	970	الصناعة
26	15999	21	10993691363	27	526	البناء والأشغال العمومية
1	845	2	882180868	1	24	الفلاحة والصيد البحري
13	8335	18	9466535915	22	417	الخدمات
100	61788	100	53493856208	100	1937	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات على موقع صندوق FGAR على الرابط:

https://www.fgar.dz/portal/sites/default/files/fichiers_statistiques/R%C3%A9partition%20des%20projets%20garantis%20par%20activit%C3%A9s%281%29.pdf

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، أنه منذ الانطلاقة الرسمية للصندوق في سنة 2004 (آيت عيسى عيسى، السداسي الأول 2009، ص 282) إلى غاية جوان 2017، لم يستطع الصندوق ضمان سوى عدد محدود للغاية من المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصل العدد إلى 1937 مشروع بقيمة مالية تقدر بحوالي 53 مليار دج، تتركز هذه الضمانات في المشاريع الصناعية والبناء والأشغال العمومية، وكذا في ميدان الخدمات بـ 417 مشروع، غير أننا نلاحظ غياب التمويل لبعض القطاعات الأخرى كالسياحة، النقل، الصحة...، وهذا يعود إلى نقص الضمانات الكافية لأصحاب هاته المشاريع.

3- صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI): أنشأ الصندوق بموجب المرسوم (04-134) المؤرخ في 2004/04/19، ويعتبر شركة ذات أسهم تخضع للتشريع المعمول به، حيث يهدف إلى ضمان تسديد القروض المترتبة على استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالإنشاء والتوسيع والتجديد بمستوى قروض أقصى يصل إلى 50 مليون دج، باستثناء قروض الموجهة للقطاع الفلاحي والنشاطات التجارية وقروض الاستهلاك، ويغطي الصندوق المخاطر المرتبطة بعدم تسديد القروض الممنوحة والتسوية أو التصفية القضائية للمقترض (المرسوم الرئاسي رقم 04-134، 28 أفريل 2004، ص 30).

جدول رقم(15): حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق CGCI لغاية 30 جوان 2018

النسبة	عدد العمال	النسبة	مبلغ الضمان	النسبة	عدد المشاريع	القطاع
19	3521	13	8657174140	19	213	البناء والأشغال العمومية
3	651	2	1486413600	6	69	النقل
58	10948	65	43316887954	51	577	الصناعة
5	961	5	3061552440	5	57	الصحة
15	2811	15	9908624492	19	209	الخدمات
100	18892	100	66430652626	100	1125	المجموع

Source: Ministère de l'industrie et des mines ; bulletin d'information statistique de la pme n°31 édition novembre ; n31 ; 1er semestre 2017 ; p26.

نلاحظ من الجدول تديني عدد المشاريع التي قام الصندوق بضمانها والتي وصلت إلى 1125 مشروع لغاية 30 جوان 2018 مقابل 918 مشروع في 30 جوان 2017، أي في غضون 12 شهراً؛ قام الصندوق بضمان 207 مشروع، وهو عدد غير كافٍ في ظل الديناميكية التي تعرفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما لم يقيم الصندوق بإضافة قطاعات استثمارية جديدة، فمثلاً إذا أخذنا تقرير وزارة الصناعة لسنة 2010 نلاحظ أن الصندوق لا يزال يحافظ على التوزيع نفسه سواء في عدد القطاعات أو في ترتيبها (ministère de l'industrie et des mines , novembre , p26)، وهذا إشكال كبير في استراتيجية هذا الصندوق في ضمان قروض هذا القطاع الحيوي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشهد حركية واسعة، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، نتيجة السياسات الاقتصادية المشجعة والرامية إلى تشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير كافة التدابير اللازمة لذلك. لكن بالرغم من تأسيس العديد من الهيئات المكلفة بدعم ومتابعة وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن هذا المشكل يبقى العائق الأساسي أمام تطور هذه المؤسسات خاصة المشاكل المرتبطة بالشروط المفروضة من قبل المؤسسات المالية والبنكية وعدم القدرة على الاستفادة المباشرة من القروض وارتفاع معدلات الفائدة.

توصنا في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، لما لها من خصائص الانسياب والتكيف مع الوقائع الاقتصادية، وكذا دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع المنتجات المحلية ودعم التوظيف والقضاء على البطالة؛
- تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الجزائر، وهذا نتيجة السياسات الاقتصادية المشجعة للقطاع الخاص، وجملة التدابير والإجراءات القانونية المتخذة لتطوير هذه المؤسسات؛
- سمحت القوانين والتشريعات المستحدثة في الجزائر بداية من الأمر 01/03 الخاص بالاستثمار من تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خلقت المؤسسات الصغيرة آثاراً اقتصادية جيدة في الجزائر، بداية من التأثير على مستوى البطالة وتوفير مناصب الشغل إلى وترقية الصادرات والمساهمة الفعالة في تكوين الناتج الداخلي الخام؛
- عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على توفير عدد معتبر من مناصب الشغل وكان لها الأثر الإيجابي على التشغيل في الجزائر؛
- أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محوراً هاماً في الناتج الداخلي الخام وداعماً أساسياً في تنويع الاقتصاد الوطني؛
- لا تزال الآليات والميكانيزمات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة، وفي حاجة إلى استحداث طرق أكثر نجاعة في تحصيل رؤوس الأموال؛
- يقتصر عمل صناديق ضمان القروض على قطاعات معينة وعلى حدود مالية معينة مما أدى إلى عرقلة نشاط العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تساهم هيكل الدعم وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور وزيادة عددها ورفع رقم أعمالها بما يزيد من حصتها في تحقيق النمو الاقتصادي، لكنها لم تصل بعد إلى الأهداف المنشودة منها بالمقارنة بالدول الأخرى.

قائمة المراجع:

• المراجع العربية

المجلات

- السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007.
 - آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قيود وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، السداسي الأول 2009.
 - صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، الجزائر، 2004.
- التقارير
- صندوق النقد العربي، بيعة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الوضع الراهن والتحديات، أبو ظبي، أكتوبر 2017.

المراسيم والقوانين

- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06-07-1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 44 الصادر في 07 جويلية 1994. على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/1996/A1996042.pdf>
- قانون 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 15 ديسمبر 2001، المادة رقم 07، <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001077.pdf>
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996. على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/1996/A1996052.pdf>
- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001. على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001047.pdf>
- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22-01-2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2004/A2004006.pdf>
- قانون رقم 17-02 المؤرخ في 10-01-2017 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017، على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf>
- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادر في 13 نوفمبر 2002، على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2002/A2002074.pdf>
- المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19-04-2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادر في 28 أبريل 2004

• المراجع باللغة الأجنبية

- Ministère de l'industrie et des mines ; bulletin d'information statistique de la pme ; n°18 ; édition novembre ; n18 ; 2010 .
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N°31, Algérie novembre 2017.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, Sur le lien : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33Vf.pdf
- OCDE, Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale, juin 2008, Sur le lien : <http://www.oecd.org/fr/industrie/pme/1918323.pdf>

الأنترنت

- بيانات وزارة الصناعة والمناجم. على الرابط:

<http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A>

<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2004/A2004027.pdf>